كلية العلوم الإسلامية
مخبر الفقه الحضاري و مقاصد الشريعة

ينظم مخبر الفقه الحضاري و مقاصد الشريعة يوما دراسيا حول :

القرض الإستهلاكي مفهومه و أبعاده الإقتصادية و القانونية و الشرعية

الأربعاء 19 أكتوبر 2016

تمهيد :

بعد تراجع تدفق عائدات النفط، المورد شبه الوحيد بالعملة الصعبة ،قامت الحكومة الجزائرية بحزمة من الاجراءات في قانون المالية 2016، الهدف منها إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني. و من بين الاجراءات عودة القروض الاستهلاكية من أجل دعم الإنتاج الوطني و التحكم في الواردات، وقد صدر القانون في الجريدة الرسمية و أبرمت اتفاقية ثلاثية بين وزارة المالية والصناعة و التجارة لوضع العملية قيد التنفيذ،و تحديد مجالات استخدامه و توظيفه، و تضع الحكومة هذه العملية في إطار مواجهة انخفاض الإيرادات من العملة الصعبة جراء انخفاض و انهيار أسعار البترول.

ومن أجل تسليط الضوء على هذه الإجراءات ينظم المخبر يوما دراسيا لدراسة آثارها الاقتصادية و القانونية و حكمها الشرعي الاشكالية المطروحة: إلى أي مدى يمكن للقرض الاستهلاكي تحقيق أهدافه المالية و الاقتصادية، و ما حكمه الشرعي؟.

و يتفرع عن هذه الاشكالية، التساؤلات التالية:

1- ما أبعاد القرض الاستهلاكي في جانبه التشريعي القانوني

2- ما هي الأهداف الاقتصادية التي يرمي هذا الإجراء تحقيقها ، ومدى توفر عوامل النجاح؟

3- ما الفرق بين تشريع قرض الاستهلاكي2016 و القرض الاستهلاكي المجمد 2009

4- ما هو الحكم الشرعي لقرض الاستهلاك، و إذا كان لا يجوز فهل يمكن اصلاح فساده، وما هو البديل الشرعي؟

الأهداف التي يرمي اليوم الدراسي لتحقيقها:

- **توضيح الإجراءات القانونية و الإجراءات للقرض الاستهلاكي**
- **بيان آثار القرض الاستهلاكي على الاقتصاد الوطني**
- **التكييف الفقهي للفوائد البنكية المترتبة عن القرض الاستهلاكي**

المحاور المقترحة لليوم الدراسي:

المحور الأول: مفهوم القرض الاستهلاكي و أبعاده الاجتماعية و القانونية

المحور الثاني: أهداف الحكومة من تشريع القرض الاستهلاكي و الفروق بينه و تشريع المجمد 2009

المحور الثالث:الجوانب الفقهية لعملية القرض الاستهلاكي

المحور الرابع: البدائل الفقهية المشروعة للقرض الاستهلاكي

ترسل كل الأبحاث إلى البريد الالكتروني الآتي: kardistihlak@gmail.com

للاستفسار يرجى الاتصال برقم الهاتف: 0552817660